﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗاۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٢٤﴾ [الشورى: 24]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

نَـفـيُ الافـتـراءِ وإزهـاقُ الباطِل لازِمانِ مِن لَوازِمِ إثْـبـاتِ الـوَحْـيِ وإحْقاقِه

لَمّا ابْتَدأ النَّظْمُ الحَكيمُ في أوَّلِ السّورَةِ بِتَقْريرِ أنَّ هَذا الكِتابَ إنَّما حَصَلَ بِوَحْيِ اللَّه، واتَّصَلَ الكَلامُ في تَقْريرِ هَذا المَعْنى، وتَعَلَّقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؛ حَكى شُبْهَةَ القَوْمِ، وهي قَوْلُهم: إنَّ هَذا لَيْسَ وحْيًا مِنَ اللّه تَعالى[1]، فعَرَض لِشُبْهَتِهم أنَّ الرَّسولَ الكَريمَ ﷺ افْتَرى تَعَمُّد الكَذِبِ والافتراءِ على اللّه تعالى، وكانَ قَوْلُهم مَعْلومَ البُطْلانِ؛ لأنَّهُ تَحَدّاهم بِشَيءٍ مِن مِثْلِه، فلَم يَأتوا بِشَيْءٍ، ولِتَأكيدِ أُلوهيَّةِ الوَحْيِ ورَبّانيِّته؛ بَيَّنَت هَذِه الآيَةُ أنَّ اللّهَ تعالى لا يُعْجِزُه شَيءٌ، فلَو شاءَ تعالى لَمَنعَ قَلْبَ رَسولِه ﷺ مِنْ قَبولِ الوَحْيِ، وساقَ الكَلامَ هَكَذا؛ لأنَّهُ دالٌّ على تَعَلُّقِ الافْتِراءِ بِخَتْمِ القُلوبِ، وذَلِكَ دالٌّ قَطْعًا على أنَّهم هُمُ الكاذِبونَ لِما على قُلوبِهم مِنَ الخَتْمِ الموجِبِ، ولَمّا كانَ الحالُ أنَّهُ تعالى لَم يَشَأ ذَلِكَ لِنَبيِّه ﷺ، بَلْ شاءَ جَعْلَهُ قابِلًا لِروحِ الوَحْيِ؛ عَطَفَ النَّظْمُ الجَليلُ عَلَيْه بِأنَّهُ تعالى هو القادِرُ على مَحْوِ الباطِلِ، وإحْقاقِ الحَقِّ بِكَلِماته، فأثْبَتَ تعالى صَفاءَ لُبِّ نَبيِّه ﷺ ونورانيَّته[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱفۡتَرَىٰ﴾: (فري) أصلٌ يَدُلُّ على قَطْعِ الشَّيءِ، ثُمَّ يُفَرَّعُ مِنهُ ما يُقارِبُهُ، فمِنْ ذَلِكَ فَرَيْتُ الشَّيءَ أفْريه فَرْيًا، وذَلِكَ قَطْعُهُ لِإصلاحِه، وأفْرَيْتَهُ؛ إذا أنْتَ قَطَعْتَهُ لِلإفسادِ، ويُقالُ: فَرَى فُلانٌ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 17/ 596.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 300.

كَذِبًا يَفريه؛ إذا خَلَقَهُ[1]، والافتِراءُ الكَذِبُ، وقيلَ الافتراءُ: الكَذِبُ العَظيمُ، وقيلَ: الكَذِبُ المُتَعَلِّقُ بالأعراضِ، ويَأتي الافْتِراءُ بِمَعْنَى: البُهْتانِ والظُّلْمِ، ويَأتي الفَرْيُ بِمَعنَى: الصُّنعِ والاخْتِلاقِ[2]، وسُمِّيَ الكَذِبُ فِرْيَةً وافتِراءً؛ لأنَّ المُفْتَري يَقْتَطِعُ الكَلامَ اقتِطاعًا مِن تَلْقاءِ نَفْسِه، ويَقْطَعُ، ويُفْسِدُ في عِرْضِ غَيْرِه.

2) ﴿يَخْتِمْ﴾: (ختم) أصلٌ واحِدٌ، وهوَ بُلوغُ آخِرِ الشَّيءِ، فأمّا الخَتْمُ، وهوَ الطَّبْعُ على الشَّيءِ؛ لأنَّ الطَّبْعَ على الشَّيْءِ لا يَكونُ إلّا بَعْدَ بُلوغِ آخِرِه، والخاتَمُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ لأنَّ به يُخْتَمُ[3]، والمَعْنَى المحوريُّ: إنْهاءُ الشَّيءِ ومَنْعُ الزِّيادَةِ عَلَيْه بِتَسويَةِ ظاهِرِه وتَغْطيَتِه على ما في أثْنائِه[4]، والمُرادُ بالخَتْمِ على القُلوبِ: التَّغْطيَةُ على القَلْبِ والاستيثاقُ.

3) ﴿وَيَمْحُ﴾: (محو) أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على الذَّهابِ بالشَّيءِ، وتُسَمَّى الشَّمالُ مَحْوَةً؛ لأنَّها تَمحو السَّحابَ[5]، وامَّحَى الشَّيءُ: ذَهَبَ أثَرُهُ، يُقالُ: مَحا الشَّيءَ يَمحوهُ ويَمحاهُ مَحْوًا ومَحْيًا؛ إذا أذْهَبَ أثَرَهُ[6]، والمَحْو: إزالَةُ الأثَرِ[7]، والمَعْنَى المحوريُّ: ذَهابُ ما يَبْدو لاصِقًا بِظاهِرِ الشَّيءِ أو عَرْضِه[8]، وحَقيقَةُ المَحْوِ في الآيَةِ: إزالَةُ الباطِلِ ومَحْقُهُ وإثباتُ الحَقِّ بِوَحيِه أو بِقَضائِه[9].

4) ﴿وَيُحِقُّ﴾: (حقق) أَصْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ على إحكامِ الشَّيءِ وصِحَّتِه، ثُمَّ يَرْجِعُ كُلُّ فَرْعٍ إلَيْه بِجَوْدَةِ الاستِخْراجِ وحُسْنِ التَّلفيقِ، ويُقالُ: حَقَّ الشَّيءُ: وجَبَ، ويُقالُ: حاقَّ فُلانٌ فُلانًا؛ إذا ادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما، ويُقالُ: فُلانٌ حَقيقٌ بِكَذا ومَحْقوقٌ به[10]، وحَقَّ الأمرُ: وجَبَ، وأحَقَّهُ: كانَ مِنْهُ على يَقينٍ، والمُرادُ بِـ﴿يُحِقَّ﴾، أيْ: يَثْبُتُ على وجْهٍ لا يُمكِنُ زَوالُهُ[11].

5) ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾: (كلم) أصْلانِ: أحَدُهُما يَدُلُّ على نُطْقٍ مُفْهِمٍ، والآخَرُ على جِراحٍ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فرى).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (فرى).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ختم).
(4) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (ختم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (محو).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (محو).
(7) الراغب، مفردات القرآن: (محو).
(8) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (محو - محي).
(9) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 34.
(10) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حقق).
(11) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 303.

فالأوَّلُ الكَلامُ، تَقولُ: كَلَّمتُهُ أُكَلِّمُهُ تَكْليمًا، ويَجْمَعونَ الكَلِمَةَ على كَلِماتٍ وكَلِمًا، والأصلُ الآخَرُ الكَلْمُ، وهوَ الجُرْحُ، والكَلامُ: الجِراحاتُ، وجَمعُ الكَلْمِ: كُلومٌ[1]، وأصْلُ اشتِقاقِ الكَلامِ مِنَ الكَلْمِ[2]، وقيلَ: أصْلُ الكَلامِ مِنَ الكَلْمِ، وهوَ الجَرْحُ والشَّقُّ؛ لأنَّهُ يَشُقُّ الأسماعَ بِوُصولِهِ إلَيْها، وقيلَ: لأنَّهُ يَشُقُّ المَعاني[3]، والمُرادُ بِـ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ في الآيَةِ: كَلِماتُ القُرآنِ والوَحْيِ، أوِ المُرادُ: كَلِماتُ التَّكْوينِ المُتَعَلِّقَةُ بالإيجادِ على وفْقِ عِلْمِه[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

إثباتُ ألوهيَّةِ الوَحْيِ وتَوْكيدُ صِدْقِ الرَّسولِ الكَريمِ ﷺ في التَّبْليغِ عَنْ رَبِّهِ تعالى

عَرَضَتِ الآيَةُ لِمَزاعِمِ الكُفّارِ الكاذِبَةِ المُتَمَثِّلَةِ في قَوْلِهم: إنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدِ افْتَرَى على اللَّه تَعالَى كَذِبًا فيما يَدْعوهُم إلَيه، وفيما يَتلوهُ عَلَيهم مِن قُرآنٍ، ثُمَّ أجابَ سُبحانَهُ عنِ افْترائِهم هَذا بِبَيانِ طَلاقَةِ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ في إحاطَةِ الوَحْيِ بِسياجٍ مَتينٍ مِنَ الوِقايَةِ والحِمايَةِ لا قِبَلَ لِأحَدٍ به، فبالغَ في تَأكيدِ صِدْقِ نَبيِّه ﷺ بِطَريقَةِ مُجاراةِ الخَصْمِ، فبيَّنَتِ الآيَةُ أنَّ اللّه تعالى إنْ يَشَأ؛ يَجْعَلْ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ المُخْتومِ على قُلوبِهم؛ لأنَّ افتراءَ الكَذِبِ على اللَّه لا يَكونُ إلّا مِمَّن طَبَعَ اللَّه على قُلوبِهم، فهُم لا يَفْقَهونَ، وهوَ ﷺ نَبيٌّ كريمٌ مُبَرَّأٌ ومُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فالمَقْصودُ مِنَ الجُملَةِ الكَريمَةِ تَنزيهُ ساحَةِ الرَّسولِ ﷺ عَمّا قالَهُ المُشْرِكونَ في شَأنِه، وإثباتُ أنَّ افْتِراءَ الكَذِبِ إنَّما هوَ مِنْ شَأنِهم لا مِنْ شَأنِه ﷺ[5]، ثُمَّ أوْضَحَ النَّظْمُ الجَليلُ أنَّ مِنْ شَأنِ اللّه تعالى أنْ يَمحوَ الباطِلَ، وأنْ يُثْبِتَ الحَقَّ بِكَلِماتِه الفاصِلَةِ، وقَضائِه العادِلِ، كَما قالَ تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كلم).
(2) المناوي، التّوقيف: 1/ 283.
(3) ابن الجوزي، نزهة الأعين النّواظر، ص: 523.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 88.
(5) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 13/ 32.

﴿هُوَ زَاهِقٌۚ﴾ [الأنبياء: 18]، فهوَ سُبْحانَهُ عَليمٌ بِذاتِ الصُّدورِ، مُطَّلِعٌ على ما تُخْفيه الصُّدورُ مِنْ أسْرارٍ ونيّات، لا يَخْفَى عَلَيه شَيءٌ في الأرْضِ ولا في السَّماءِ، وسَيُجازي كُلَّ إنْسانٍ بِما يَسْتَحِقُّهُ مِن خَيْرٍ أو شَرٍّ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مَعْنَى ﴿أَمْ﴾ ودَلالَتُها:

تَهْيِئَةُ السّامِعينَ بالاستِفْهامِ الاستِنْكاريِّ تَعَجُّبًا مِنْ حَماقَةِ الزّاعِمينَ المُفْتَرينَ

في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۖ﴾ صَدَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ الآيَةَ الكَريمَةَ بـ﴿أَمْ﴾، وهيَ إمّا مُنْقَطِعَةٌ مُقَدَّرَةٌ بـ (بَلْ)، أي: بَلْ يَقولونَ، و(بَل) انتقاليَّةٌ، وقيلَ: إنَّ ﴿أَمْ﴾ مُتَّصِلَةٌ، ومُعادِلُها مُقَدَّرٌ، أي: أتُنْكِرونَهُ، أم تَقولونَ: افْتَرَى الوَحيَ والنُّبوَّةَ؟ وقيلَ: هيَ استِفْهاميَّةٌ بِمَعْنَى الهَمزَةِ، وقيلَ: عاطِفَةٌ بِمَعْنَى الواوِ، والرّاجِحُ أنَّها استِفْهاميَّةٌ للإضْرابِ، وهو إضرابٌ أطَمُّ مِنَ الأوَّلِ، فكَأنَّهُ قيلَ: أيَتَمالَكونَ التَّفَوُّهَ بِنِسْبَةِ مِثْلِه ﷺ إلى الافتراءِ، ثُمَّ إلى الافتراءِ على اللّه ﷻ الَّذي هو أعظَمُ الفَرْيِ وأفْحَشُها، ولا تَحْتَرِقُ ألْسِنَتُهم؟ وفي ذَلِكَ أتَمُّ دَلالة على بُعْدِه صَلّى اللّه تَعالى عَلَيْه وسَلَّمَ مِنَ الافْتِراءِ[2]، كَما أفادَتِ الإضْرابَ الانْتِقاليَّ، عَطْفًا على قَوْلِه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: 21]، وهو الكَلامُ المُضْرَبُ عَنْهُ والمُنْتَقَلُ مِنهُ، والمُرادُ الانتِقالُ إلى تَوْبيخٍ آخَرَ، فالهَمزَةُ المُقَدَّرَةُ بَعْدَ ﴿أَمْ﴾ لِلاستِفْهامِ التَّوبيخيِّ، فإنَّهم قالوا ذَلِكَ فاستَحَقّوا التَّوبيخَ عَلَيه، والمَعْنى: أم قالوا: افترى، ويَقولونَهُ[3].

الغَرَضُ مِنَ الاستِفهامِ المُقَدَّرِ بَعْدَ ﴿أَمْ﴾:

المُكَذِّبونَ حَقيقونَ بالإنكارِ والتَّوْبيخِ والتَّشنيعِ

صَدَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ الآيَةَ بـ﴿أَمْ﴾ الَّتي أفادَتِ الاستِفْهامَ الاستِنْكاريَّ، ولَكِنَّ الاستِفْهامَ الَّذي تُفيدُهُ ﴿أَمْ﴾، قَد يَكونُ حَقيقيًّا،

(1) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 13/ 33.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 34، و6/ 111، والخطيب وآخران، التفصيل: 25/ 83.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 85.

وقَد يَكونُ غَيْرَ حَقيقيٍّ، بَلْ يُرادُ بِه الإنْكارُ والتَّوْبيخُ والتَّعَجُّبُ[1]، فإنَّ مَوْقِعَها هَهُنا لَيْسَ على جِهَة الاستِفهام، وإنَّما خَرَجَت مَخْرَجَ التَّوبيخِ والتَّقْريرِ، فهي لتَكريرِ تَوْبيخٍ بَعْدَ تَوْبيخٍ عَلَيهم[2]، فالاستِفْهامُ المَحذوفُ؛ لإنكارِ الواقِعِ واستِبعادِه، ثُمَّ أعقَبَ ﴿أَمْ﴾ بالاستِفهامِ عَن دَعْوَى المُشْرِكينَ الافتِراءَ؛ ليَتَلَقَّى السّامِعُ هَذِه الدَّعْوَى بِمَزيدٍ مِنَ التَّعَجُّبِ مِن حَماقَةِ أصحابِها.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ ﴿يَقُولُونَ﴾:

الافتراءُ على رَسولِ اللهِ شَنيعٌ، وأشْنَعُ مِنهُ الاستِمرارُ في تَرديدِه ولَوْكِه لَيلَ نَهارَ

عَبَّرَ النَّظمُ بِصيغَةِ المُضارَعَةِ ﴿يَقُولُونَ﴾؛ للدَّلالَةِ على استِمرارِهم في تَرديدِ هَذِه الفِرْيَةِ؛ ليَتَوَجَّهَ التَّوبيخُ لاسْتِمرارِهم على هَذا القَوْلِ، فإذا كانَ قَوْلُهم هَذا شَنْعًا مِنَ القَوْلِ؛ فاسْتِمرارُهم عَلَيهِ أشْنَعُ[3]، فالافتراءُ على رَسولِ اللهِ أمرٌ مُنْكَرٌ شَنيعٌ على كُلِّ حالٍ، لَكِنَّ الاستِمرارَ في تَرْديدِه ولَوْكِه لَيلَ نَهارَ أشْنَعُ مِنهُ، فاستَحَقّوا بِهَذا تَوبيخًا بَعْدَ تَوْبيخٍ[4].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِـ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ دونَ (كَذَبَ) أو (زَعَمَ):

في الافتراءِ دلالةٌ على الكَذِبِ العَظيمِ والبُهْتانِ والاخْتِلاقِ والإفسادِ، وُهُم بِه أحِقّاءُ

آثَرَ البَيانُ القُرآنيُّ التَّعْبيرَ بِمادَّةِ الافتراءِ دونَ غَيرِها مِن مُرادِفاتِها، كَكَذَبَ، وزَعَمَ، واخْتَلَقَ، وذَلِكَ لِما في مادَّةِ الافْتِراءِ مِنَ الدَّلالَةِ على الكَذِبِ العَظيمِ والبُهْتانِ والاخْتِلاقِ والإفسادِ[5]، ففي التَّعْبيرِ بِها إشْعارٌ بِتَعَنُّتِهم ومُكابَرَتِهم، ففيه تَعْجيبٌ مِنْ حالِهم وإنكارٌ على جَهلِهم وجَرأتِهم، كَما أنَّ الكَذِبَ إخْبارٌ بِخِلافِ الحَقيقَةِ[6]، أمّا الافتراءُ؛ فهوَ اختِلاقُ حَدَثٍ لَيْسَ مَوْجودًا، فهوَ أشَدُّ مِنَ الكَذِبِ، فالكَذِبُ يَدُلُّ على تَغْييرِ الحَقائِقِ والإخْبارِ عَنها بِخِلافِ

(1) السامرائي، معاني النحو: 3/ 247.
(2) المبرد، المقتضب: 3/ 291.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 85.
(4) أبو موسى، آل حم، ص: 137.
(5) ابن منظور، لسان العرب: (فرى).
(6) الكفوي، الكليات، ص: 768.

ما هيَ عَليه، أمّا الافتراءُ؛ فلَيسَ لَهُ واقِعٌ، فكانَ أخَصَّ مِنَ الكَذِبِ وأشَدَّ مِنْهُ.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالماضي ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾:

ضَجَرُ المُكَذِّبينَ مِن ثَباتِ دَعوَةِ النَّبيِّ ﷺ وظُهورِ دينِه على أذيانِهم الفاسِدَةِ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِصيغَةِ المُضيِّ في ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾؛ للدَّلالَةِ على أنَّ مُرادَهُم أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَدِ افْتَرَى على اللّه افتراءً ثابتًا في الماضي، حَتَّى غَدا افتراؤُهُ راسِخًا لا يَتَزَحْزَحُ، وفي ذَلِكَ دَلالَةٌ على ضَجَرِهم مِنْ ظُهورِ أمرِه وثَباتِ دَعْوَتِه ﷺ، فكانَ التَّعْبيرُ بالماضي كاشِفًا لِحَقيقَةِ ما يَجِدونَه في ذاتِ صُدورِهم، وسَخائِمِ قُلوبِهم.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِـ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ دونَ (افْتَراهُ):

الافتراءُ على النَّبيِّ أشْنَعُ مِنَ الافتِراءِ على القُرآنِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بـ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ دون (افْتَراهُ)، كَما هو في سائِرِ المَواضِعِ الأُخْرَى في القُرآنِ العَظيم[1]؛ للدَّلالَةِ على أنَّ مُرادَهُم أنَّ الافْتِراءَ لَيْسَ واقِعًا على ضَميرِ القُرْآنِ، وإنَّما هوَ عائِدٌ على رَسولِ اللّه ﷺ، وأنَّهُ افترى الكَذِبَ على اللّه في كُلِّ ما بَلَّغَ عَنْهُ، وهَذا أدْخَلُ في الزّورِ والبُهْتانِ وأشْنَعُ؛ ولِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ المُفَسِّرينَ إلى أنَّ هَذِه الآيَةَ وصَفَتْ دَرَجَةً في الضَّلالِ والبُهْتانِ أبْعَدَ مِنَ الآيَةِ قَبْلَها: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الشورى: 21]، مَعَ أنَّ آيَةَ الشُّرَكاءِ وثَنِيَّةٌ مَحْضَةٌ، وهَذِه الآيَةُ فيها اعْترافٌ باللّه وتَكْذيبٌ لِمَن ادَّعَى أنَّ اللّه أوْحَى إلَيْه[2].

الغَرَضُ مِنْ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾:

إيهامُ المُكَذِّبينَ لأتْباعِهم أنَّهُم أحْرَصُ على الجَنابِ الإلَهيِّ مِنْ رَسولِ الله ﷺ

قَدَّمَ النَّظْمُ الحَكيمُ شِبْهَ الجُمْلَةِ ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ للدَّلالَةِ على التَّخْصيصِ والقَصْرِ؛ لِبَيانِ إيهامِهم لأتباعِهم أنَّهُم أحْرَصُ على الجَنابِ الإلَهيِّ مِنْ رَسولِ اللّه ﷺ، كَأنَّهُم قَصَدوا تَعْظيمَ اللّه تَعالَى مِنْ أنْ يُنْسَبَ القُرْآنُ إلَيْه، ولَعَلَّ تَقْديمَ شِبْه الجُمْلَةِ: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ ناتِجٌ عَنْ تَأثُّرِهم بِأُسْلوبِ القُرآنِ العَظيم، الَّذي أثَّرَ في نُفوسِهم أعْظَمَ

(1) يونس: 38، وهود: 13، وهود: 35، والأنبياء: 5، والسجدة: 3، والأحقاف: 8.
(2) أبو موسى، آل حم: الشورى، ص: 137.

تأثيرٍ، رُغْمَ عِنادِهم وتَكْذيبِهم، فغَلَبَهُم القُرآنُ بِسِحْرِ بَلاغَتِه، وعَجيبِ نَظْمِه.

مَعنى ﴿عَلَىٰ﴾ ودَلالَتُها في: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾:

جاءت ﴿عَلَىٰ﴾ التي تفيدُ الاستِعْلاءَ، والَّذي هوَ أَصْلُ مَعانيها؛ إشارَةً إلى زَعْمِهم أنَّ الوَحْيَ الَّذي بَلَّغَهُ الرَّسولُ الكَريمُ ﷺ قَدِ اسْتَعلى على ما ورِثوهُ عَنْ آبائِهم الأَقْدَمينَ مِنْ عَقائِدَ فاسِدَةٍ؛ إذْ يُحْتَمَلُ أنْ يَكونَ ثَمَّةَ مُضاف، هوَ (وَحْيِ)، أي: افْتَرَى على وحْيِ اللهِ، أو أنْ يَكونَ التَّقْديرُ: (افْتَرَى على اللهِ في ادِّعائِه تَبْليغَ وحيٍ مِن عِنْدِه).

الوَحيُ مُستَعْلٍ عـلى شِـرْكِ المُفترينَ وكُفرِ المُكَذِّبينَ

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالاسْمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهِ﴾:

جاءَ التَّعْبيرُ بِلَفْظِ الجَلالَةِ في سياقِ الحَديثِ عَنِ الكَذِبِ عَلَيْه؛ تَنْبيهًا على عِظَمِ جُرْمِ الكَذِبِ على اللهِ، وإعْلامًا بِشِدَّةِ قَباحَتِه، فصَرَّحَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِعَلَمِ الجَلالَةِ ﴿ٱللَّهِ﴾؛ إظْهارًا لِعَظَمَةِ هَذِه الجِنايَةِ، فكَأَنَّهُم أرادوا بِذَلِكَ المُزايَدَةَ على رَسولِ اللهِ زورًا وبُهْتانًا.

مُزايَدَةُ المُشْرِكينَ الآثِـمَـةُ عـلى رَسـولِ الـلـه ﷺ في ادِّعـاءِ الاهتِمامِ بِأمرِ الأُلوهيَّةِ

الغَرَضُ مِنَ التَّنْكيرِ في: ﴿كَذِبًا﴾:

آثَرَ النَّظْمُ القُرْآنيُّ التَّعْبيرَ بِصيغَةِ التَّنْكيرِ ﴿كَذِبًا﴾؛ لِلدَّلالَةِ على عَظيمِ خُطورَةِ الكَذِبِ على اللَّه تَعالَى، وقَدْ أفادَ تَنْكيرُ لَفْظِ ﴿كَذِبًا﴾ العُمومَ؛ ليَتَناوَلَ الاسْمُ قَليلَ الكَذِبِ وكَثيرَهُ، ويَشْمَلَ جَميعَ أنْواعِه، فيَدْخُلَ فيه كلُّ ما يُسَمَّى كَذِبًا، فكانَ قَليلُ الكَذِبِ على اللَّه تَعالَى وكَثيرُهُ سَواءً في عِظَمِ الذَّنْبِ.

كُـلُّ كَـذِبٍ على اللهِ عَظيمٌ وإنْ كانَ قَليلًا

دَلالَةُ الجَمعِ بَيْنَ لَفْظَي: ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ و﴿كَذِبًا﴾:

جَمَعَ النَّظْمُ الجَليلُ في مُزايَدَةِ الكُفّارِ على رَسولِ اللهِ ﷺ بَيْنَ لَفْظَي الافْتِراءِ والكَذِبِ؛ لِبَيانِ مُبالَغَتِهم في نِسْبَةِ الكَذِبِ إلى رَسولِ اللهِ، وذَلِكَ في إطارِ سَعْيِهم الأثيمِ إلى التَّشْنيعِ على الوَحْيِ الإلَهيِّ، كَما أنَّهُ شامِلٌ لِكُلِّ ما يُبَلِّغُهُ عَنْ رَبِّه سَواءٌ أكانَ كِتابًا أو سُنَّةً، واختَصَّتْ سورَةُ الشّورَى بِهَذا؛ لأنَّها سورَةُ الوَحْيِ.

مُبالَغَةُ الكُفّارِ في تَكْذيبِ رسولِ اللهِ ﷺ لِصَدِّ النّاسِ عَنْ قَبولِ دَعْوَتِه

مَعْنَى الفاءِ ودَلالَتُها في: ﴿فَإِن﴾:

جَلالَةُ الوَحْيِ أعلى وأرْقَى مِنْ أنْ تَمتَدَّ إلَيْها افْتِراءاتُ المُفْتَرِينَ

الفاءُ في قَوْلِه: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾، هيَ الفاءُ التَّفْريعيَّةُ، وهيَ واردَةٌ للتَّوْبيخِ، فالشَّرْطُ وجَوابُهُ دَليلٌ على المَقْصودِ بالتَّفْريعِ المُناسِبِ لِتَوْبيخِهم وإبْطالِ قَوْلِهم، وتَقْديرُ المُفَرَّعِ: فلَوْ شاءَ؛ لَخَتَمَ على قَلْبِكَ، فتُفْحَمُ عَنِ الكَلامِ، فلا تَسْتَطيعُ أن تتقوَّل عليه، فيكون الشَّرطُ كنايَةً عَنِ انتِفاءِ الافْتِراءِ، فحَصَلَ بِهَذا النَّظْمِ إيجازٌ بَديعٌ[1]، وفي ذلك أتمُّ دلالة على بُعْدِه ﷺ مِنَ الافتراءِ، فهَذا الأُسْلوب مُؤَدّاهُ استِبْعادُ أن يُخَوَّنَ مِثْلُهُ، والتَّنْبيهُ على أنَّهُ رُكِّبَ مِن تَخْوينِه أمرٌ عَظيمٌ، فالكَلامُ تَعْليلٌ لإنْكارِ قَوْلِهم[2].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِأداةِ الشَّرْطِ (إنْ):

صيانَةُ الجَنابِ النَّبَويِّ عَنِ الخَتْمِ على قَلْبِهِ

استَعمَلَ النَّظمُ الحَكيمُ أداة الشَّرطِ (إنْ)، وعَدَلَ عَنِ استِعمالِ غَيرِها مِنْ أدَواتِ الشَّرْطِ، مِثلَ (إذا)؛ لأنَّ (إنْ) تَأتي في العادَةِ لِما لا يَغْلِبُ وُقوعُهُ، على النَّقيضِ مِنْ (إذا) الَّتي تَأتي لِما يَغْلِبُ وُقوعُهُ، وفي ذَلِكَ إشارَةٌ جَليَّةٌ إلى صيانَةِ الجَنابِ النَّبَويِّ عَن تَحَقُّقِ الشَّرطِ في حَقِّه، وهوَ الخَتْمُ على القَلْبِ، ومِن هُنا كانَ التَّعْبيرُ بـ(إنْ) دَليلًا على أنَّ هَؤُلاءِ المُكَذِّبينَ هُمُ الأحِقّاءُ بالخَتْمِ، وأنَّهُم هُمُ المُفترونَ الآثِمونَ، وفي التَّعْبيرِ بـ(إنْ) كَذَلِكَ إرْخاءٌ للعِنانِ، وقيلَ: إشْعارٌ بِعَظَمَتِه تَعالى، وأنَّهُ سُبْحانَهُ غَنيٌّ عَنِ العالَمينَ[3].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمَشيئَةِ فِعْلًا مُضارِعًا ﴿يَشَإِ﴾:

تَجَدُّدُ الخَتْمِ على قُلوبِ المُفْتَرِينَ بِتَجَدُّدِ أفْرادِهِم ومَذاهِبِهم

جاءَ البَيانُ القُرآنيُّ بِصيغَةِ المُضارَعَةِ ﴿يَشَإِ﴾، دونَ صيغَةِ المُضيِّ؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاسْتِمراريِّ، أي: اسْتِمرارُ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ في مَحْقِ المُفْتَرينَ والخَتْمِ على قُلوبِهم، فكُلَّما تَجَدَّدَ مِنْهُمُ الافتراءُ؛ تَجَدَّدَ الخَتْمُ، بِتَعَدُّدِ مَذاهِبِهم في الافتراءِ والكَذِبِ على اللهِ تعالى.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 85.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 34.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 34.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالمُسْنَدِ إلَيْه بِالاسمِ الجَليل ﴿ٱللَّهُ﴾:

أمرُ القُلوبِ بيَدِ اللهِ وحْـدَهُ، لا بيَدِ أحَـدٍ سِـواهُ تعالى

صَرَّحَ النَّظْمُ الجَليلُ بإسنادِ الفاعليَّةِ في الجُملَةِ إلى الاسمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ إشارَةً إلى أنَّ أمرَ القُلوبِ بيَدِ اللهِ وحْدَهُ، فكانَ التَّصْريحُ به أوْقَعَ في القلوب، وأشَدَّ في التَّعْريضِ باستِحْقاقِهم الخَتْمَ، وكَذَلِكَ فإنَّ العُدولَ عَنِ الإضْمارِ إلى الإظْهارِ أقْوَى في التَّعْبيرِ عَن كَمالِ عِلْمِ اللهِ، فلَم يُضْمِرْ تَعْظيمًا لِلأمرِ بأنَّ الخَتْمَ لا يَقْدِرُ عَلَيه إلّا المُتَّصِفُ بِجَميعِ صِفاتِ الكَمالِ على الإطْلاقِ مِن غَيْرِ تَقَيُّدٍ بِقَيْدٍ[1].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالخَتْمِ:

تَغْطيَةُ القُلوبِ عَـنِ الـهُـدَى عِقابٌ للمُفْتَرينَ الكاذِبينَ

عَبَّرَ النَّظْمُ الجَليلُ عَنِ جَزاءِ المُفْتَرينَ على اللهِ تعالى، بمادَّةِ الخَتْمِ في ﴿يَخْتِمْ﴾؛ لأنَّ الخَتْمَ بُلوغُ آخِرِ الشَّيءِ، وهوَ كَذَلِكَ الطَّبْعُ؛ لأنَّ الطَّبْعَ على الشَّيْءِ لا يَكونُ إلّا بَعْدَ بُلوغِ آخِرِه[2]، فالمُرادُ بالخَتْمِ على القُلوبِ التَّغْطيَةُ على القَلْبِ والاستيثاقُ مِنْ ألّا يَدخُلَهُ شَيْءٌ مِنَ الإيمانِ، نَكالًا وعِقابًا لِمَنِ افْتَرَى على اللهِ الكَذِبَ، وحاشا لِرَسولِه الكريم ﷺ أن يَفْتَريَ على رَبِّه تعالى، والوَجْهُ الأدَقُّ في استِعْمالِ مادَّةِ الخَتْمِ هَهُنا أنَّهُ مَصروفٌ إلى تَسليَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ، وتَذْكيرٌ بإحْسانِ اللهِ إلَيه؛ ليَشْكُرَ رَبَّهُ سُبْحانَهُ، ويَتَرَحَّمَ على مَن خُتِمَ على قَلْبِه، فاسْتَحَقَّ غَضَبَ رَبِّه؛ إذْ لَوْلا ذَلِكَ؛ ما اجْتَرَأ على نِسْبَتِه لِما ذُكِرَ[3].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِصيغَةِ المُضارَعَةِ ﴿يَخْتِمْ﴾:

كُـلَّـمـا تَـجَـدَّدَ الافْـتِـراءُ؛ تَـجَـدَّدَ الـخَـتْـمُ عـلى قُـلوبِـهـم، مَـهْـما تَـعـدَّدَتْ أشْـخـاصُـهُـم ومَذاهبُهُم

جاءَ النَّظْمُ بالفِعْلِ ﴿يَخْتِمْ﴾ في صيغَةِ المُضارَعَةِ؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاسْتِمراريِّ، فكُلَّما تَجَدَّدَ الافْتِراءُ مِنَ المُفْتَرينَ؛ تَجَدَّدَ الخَتْمُ على قُلوبِهم، مَهْما تَعدَّدَتْ أشْخاصُهُم ومَذاهبُهُم، فالمُرادُ تَبْرِئَةُ ساحَةِ الرَّسولِ الكَريم ﷺ، مِمّا يَزْعُمُهُ الكاذِبونَ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 301.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (ختم).
(3) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 35.

مَعْنَى ﴿عَلَىٰ﴾ ودَلالَتُها في: ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾:

استعلاءُ الخَتْمِ على قُلوبِ المُفْتَرِينَ فلا يدْخُلُها إيمانٌ

اسْتَعْمَلَ النَّظْمُ الكَريمُ الحَرْفَ ﴿عَلَىٰ﴾؛ لإفادَةِ الاسْتِعْلاءِ، وذَلِكَ لأنَّ الخَتْمَ لَمّا كانَ في آخِرِ الشَّيْءِ؛ فهوَ قدِ استَعلى عليه، والمُرادُ باسْتِعْلاءِ الخَتْمِ على القلبِ أنْ يَمنَعَهُ من قَبولِ روحِ هَذا الوَحْيِ، وقَدْ أعاذَ اللّهُ نَبيَّهُ ﷺ عَمّا يَقولونَ ممّا يَصِحُّ نِسْبَتُهُ إلى الباطِلِ[1].

الغَرَضُ مِنَ الإضافَةِ إلى ضَميرِ الخِطابِ في: ﴿قَلْبِكَ﴾ والمُرادُ بِالضَّميرِ:

قَلْبُ النَّبيِّ ﷺ بمرأى ومَسْمَعٍ مِنَ الله تعالى

أضافَ النَّظْمُ الحَكيمُ القَلْبَ إلى ضَميرِ الخِطابِ في ﴿قَلْبِكَ﴾ للاخْتِصاصِ، والضَّميرُ عِنْدَ الجُمهورِ عائِدٌ على رَسولِ اللّه ﷺ، وذَهبَ فريقٌ إلى أنَّ مَعْنَى: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ يَربط على قَلبِكَ بِالصَّبْرِ على أذاهُم؛ حَتَّى لا يَدْخُلَ قَلْبَكَ مَشَقَّةٌ مِنْ قَوْلِهم، وقال بَعْضُهُم: فإن يشأ اللّهُ؛ يَخْتِم على قُلوبِ الكُفّارِ، فالخِطابُ لَهُ، والمُرادُ الكُفّارُ[2]، وعَدَلَ عَنِ الغَيْبَةِ إلى الخِطابِ ومِنَ الجَمعِ إلى الإفْرادِ[3]، وقيلَ: المَعْنى لَوِ افْتَرَيْتَ على اللّه؛ لَطَبَعَ على قَلْبِكَ حَتّى لا تَقْدِرَ على حِفْظِ القُرْآنِ، وقيلَ: لَخَتَمَ على قَلْبِكَ بِالصِّدْقِ واليَقينِ، وقَدْ فعَلَ ذَلِكَ[4]، والرّاجِحُ أنَّ المُرادَ الرَّدُّ على مَقالَةِ الكُفّارِ وبيانُ إبطالِها، فمَقصَدُ اللَّفْظِ هَذا المَعْنى، وحُذِفَ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ الظاهِرُ اخْتِصارًا واقتِصارًا[5].

بَلاغَةُ التَّعْبيرِ بالجُملَةِ الشَّرطيَّةِ وجَوابِها عنِ احْتِمالِ الخَتْمِ:

صيانَةُ العقيدَةِ الإسلاميَّةِ عن مُغالاةِ اليَهودِ والنَّصارَى

في قَوْلِه سُبْحانَهُ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ تَحْقيقٌ وتَوْضيحٌ وتَثْبيتٌ لِلفَرْقِ العَظيمِ بَيْنَ الأُلوهيَّةِ والنُّبوَّةِ حَتَّى لا يَخْتَلِطَ الأمرُ على أحَدٍ بَعْدَ طولِ الأمَدِ، وأنْ يَقولَ المُسْلِمونَ ما قالَهُ اليَهودُ والنَّصارَى،

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 301.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 596، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 25.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 35.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 336.
(5) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 34.

وهَذا ومِثْلُهُ صانَ عَقيدَةَ الأُمَّةِ مِن هَذا الخَلْطِ الَّذي أفْسَدَ اليَهوديَّةَ والنَّصرانيَّةَ، فلَيْسَ في المُسْلِمينَ واحِدٌ يَتَوَهَّمُ هَذا الخَلْطَ[1].

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَيَمْحُ﴾:

عَطَفَ البَيانُ القُرآنيُّ جُملَةَ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ على جُملَةِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ على التَّفْريعِ، وهي كَلامٌ مُستَأنَفٌ، فهيَ لَيسَت مُعَطوفَةً على جَوابِ الشَّرطِ قَبلها؛ لأنَّ مَحْوَ اللَّه لِلباطِلِ وإحقاقَهُ الحَقَّ لَيْسَ مَشْروطًا بِشَيءٍ[2]، وعلى مُراعاةِ هَذا المَعنى جَرى جُمهورُ المُفَسِّرينَ؛ لأنَّ المُتَبادِرَ أنَّ هَذا وعْدٌ مِنَ اللَّه بإظْهارِ الإسلامِ، ووَعيدِ المُشْرِكينَ بأنَّ دينَهم زائِلٌ[3]، وثَمَّةَ احتِمالٌ آخَرُ في نَظْمِ الجُملَةِ، وهوَ أنْ يَكونَ المَعنى: أنَّ مِن شَأنِ اللَّه تَعالى أن يُزيلَ الباطِلَ، ويَفْضَحَهُ بإيجادِ أسبابِ زَوالِه، والمَعْنى الأوَّلُ أنْسَبُ بالاستِئْنافِ، ولإفادَتِه الوَعيدَ بإزالَةِ ما هم عَلَيه ونَصْرِ المُسْلِمينَ عَلَيْهم، وعلى كِلا المَعْنَيَيْنِ فقَوْلُهُ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ كَلامٌ مُسْتَأنَفٌ لَيْسَ مَعْطوفًا على جَزاءِ الشَّرْطِ؛ إذْ لَيْسَ المَعْنى على: إنْ يَشَأِ اللَّهُ؛ يَمحُ الباطِلَ، بَلْ هو تَحْقيقٌ لِمَحْوِهِ لِلباطِلِ[4]، ويَجوزُ أنْ يَكونَ هَذا وعْدًا مِنَ اللَّه لِرَسولِه بأنَّهُ يَمحو الباطِلَ الَّذي هم عَلَيْه مِنَ البَهْتِ والفِرْيَةِ والتَّكْذيبِ، ويُثْبِتُ الحَقَّ الَّذي كانَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْه[5].

مَحْوُ الباطِلِ وإحْقاقُ الحَقِّ لَيْسَ مَشْروطًا بِشَيْءٍ، بلْ هو مِن خَصائِصِ الأُلوهيَّةِ

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِ(يَمحُ) مادَّةً وصيغَةً:

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِمادَّةِ المَحْوِ (يَمحُ)؛ لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على الذَّهابِ بالشَّيْءِ، وإزالَةِ الأثَرِ، وأُطْلِقَ هُنا على إزالَةِ الباطِلِ ومَحْقِهِ وإثْباتُ الحَقِّ بِوَحْيِه أو بِقَضائِه، وهو الباطِلُ المَعْهودُ، وهو

إزالَةُ الباطِلِ ومَحْقُهُ أمرٌ مُتَجَدِّدٌ، يَحْفَظُ اللهُ بِه دينَهُ مِنْ عَبَثِ العابِثينَ

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 141.
(2) أبو موسى، آل حم، ص: 140.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 86.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 87.
(5) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 597.

دينُ الشِّرْكِ، وقدِ اسْتَعْمَلَ البَيانُ القُرآنيُّ الفِعْلَ: (يَمحُ) بصيغَةِ المُضارَعَةِ، لإفادَةِ التَّجَدُّدِ؛ لأنَّهُ أُريدَ ما في إفادَةِ المُضارِعِ مِنَ التَّجَدُّدِ والتَّكْريرِ؛ إيماءً إلى أنَّ هَذا شَأْنُ اللَّه، وعادَتُهُ لا تَتَخَلَّفُ؛ لأنَّ إفادَةَ التَّكْريرِ تَقْتَضي ذَلِكَ، وللغَرَضِ نَفْسِه عَدَلَ عَنِ الجُملَةِ الاسميَّةِ في صَوْغِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾، فلَم يقل: (واللَّهُ يَمحو الباطِلَ)؛ إذ لَم يَقْصِدْ تَحْقيقَ ذَلِكَ وتَثْبيتَهُ[1].

دَلالَةُ حَذْفِ الواوِ في: ﴿وَيَمْحُ﴾ في الوَصْلِ والوَقْفِ:

سُهولَةُ مَحْوِ الباطِلِ دَليلٌ على طَلاقَةِ القُدْرَةِ الإلَهيَّةِ

حَذَفَ النَّظْمُ الواوَ في ﴿وَيَمْحُ﴾، والأصْلُ فيه (يَمحو) بالواوِ، وحُذِفَتِ الواوُ في النُّطْقِ تَخْفيفًا واخْتِصارًا، وتَبِعَ حَذْفَها في النُّطْقِ حَذْفُها في الرَّسْمِ، كَما حُذِفَتْ واوُ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العلق: 18][2]، ولَم يَرِدْ إثْباتُها في هَهُنا في أيٍّ مِنَ المَصاحِفِ[3]، ولَعَلَّ في حَذْفِ الواوِ في الكِتابَةِ رَسْمًا، وفي النُّطْقِ وصْلًا ووَقْفًا، إشارَةً خَفيَّةً إلى سُهولَةِ مَحْوِ الباطِلِ على أيِّ حالٍ وسُرْعَةِ إزالَتِه، فالحَذْفُ دَليلٌ على طَلاقَةِ القُدْرَةِ الإلَهيَّةِ، وكَذَلِكَ فإنَّ في حَذْفِ الواوِ إيماءً إلى أنَّهُ سُبْحانَهُ يَمحَقُ رَفْعَهُ وعُلوَّهُ، وغَلَبَتَهُ الَّتي دَلَّتْ عَلَيْها الواوُ مُطابَقَةً بَيْنَ خَطِّه ولَفْظِه، ومَعْناهُ تَأكيدًا لِلْبِشارَةِ، وفي الحَذْفِ أيْضًا تَشْبيهٌ لَهُ بِفِعْلِ الأمرِ؛ إيماءً إلى أنَّ إيقاعَ هَذا المَحْوِ أمرٌ لا بُدَّ مِن كَوْنِه على أتَمِّ الوُجوهِ وأحكَمِها وأعلاها وأتْقَنِها، كَما يَكونُ المَأمورُ بِه مِنَ المَلِكِ المُطاعِ[4]، وجَوَّزَ بَعْضُهُم عَطْفَ جُملَةِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّـهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ على جُملَةِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ بالجَزْمِ، وقالوا: لا مانِعَ مِنْ عَطْفِهِ على جَوابِ الشَّرْطِ، فيُجْزَمُ، و﴿وَيُحِقُّ﴾ حينَئِذٍ مُسْتَأنَفٌ، والمَعْنَى: إنْ يَشَأ اللَّهُ؛ يَمحُ افتِراءَكَ لَوِ افْتَرَيْتَ، أوْ يَمحُ باطِلَهُم عاجِلًا؛ لَكِنَّهُ لَم يَفْعَلْ لِحِكْمَةٍ مُطْلَقًا، وقَدْ فعَلَ، وأظْهَرَ دينَهُ[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 87.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 34.
(3) الحميري، معجم الرسم العثماني: 5/ 3027 - 3028.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 303.
(5) الشّهاب، عناية القاضي: 8/ 420.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالمُسْنَدِ إلَيهِ بالاسمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

أظْهَرَ النَّظْمُ الجَليلُ اسمَ الجَلالَةِ ﴿ٱللَّهُ﴾، وعَدَلَ عَنِ الإضمارِ، فلَم يقل: (ويَمحُ الباطِلَ)، وذَلِكَ لِتَقْويَةِ تَمَكُّنِ المُسْنَدِ إلَيهِ مِنَ الذِّهْنِ ولإظْهارِ عِنايَةِ اللَّه بِمَحْوِ الباطِلِ[1]، فمَحْوُ الباطِلِ وإحْقاقُ الحَقِّ مِن خَصائِصِ الأُلوهيَّةِ.

مَحْوُ الباطِلِ وإحْقاقُ الحقِّ مِن أخَصِّ خَصائِصِ الأُلوهيَّةِ

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالمَفعولِ بِهِ مُعَرَّفًا بِاللّامِ ﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾:

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾ مُعَرَّفَةً باللّام، إمّا للدَّلالَةِ على مَحْوِ جِنْسِ الباطِلِ كُلِّه، فعلى هَذا تكونُ اللّامُ هَهُنا جِنْسيَّةً، وإمّا للدَّلالَةِ على أنَّ المُرادَ بِالباطِلِ هوَ الباطِلُ المَعْهودُ، وهو دينُ الشِّرْكِ، وبِالحَقِّ: الحَقُّ المَعْهودُ، وهو الإسلامُ[2]، وبِذَلِكَ تَكونُ اللّامُ عَهْديَّةً، والمَعْنَى: يَمحو اللّهُ ﷻ الباطِلَ الَّذي هوَ قَوْلُهُمْ: ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾، وكُلَّ كَذِبٍ افْتَرَوْهُ عَلَيْهِ ﷺ، فلا يَدَعُ لَهُ أثَرًا[3]، ويُمكِنُ الجَمعُ بَيْنَ الدَّلالتَينِ بِأنَّ اللّه تعالى يَمحو الباطِلَ عامَّةً، والباطِلَ المُفْتَرَى على وحْيِه ورَسولِه ﷺ خاصَّةً.

يَمحو اللّهُ الباطِلَ عامَّةً، والباطِلَ المُفْتَرَى على وحْيِهِ ورَسولِهِ خاصَّةً

مَعْنَى الواوِ في ﴿وَيُحِقُّ﴾:

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ على قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ قَوْلَهُ تعالى: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾، وجُمهورُ القُرّاءِ والمُفَسِّرينَ على رَفْعِ الفِعْلِ (يَحِقُّ)، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ إحقاقَ الحَقِّ سُنَّةُ اللّه الماضيةُ الَّتي لا تَتَخَلَّفُ، ولا تَتَأخَّرُ، فهوَ تعالى الَّذي يُثْبِتُ الحَقَّ الَّذي عَلَيْه نَبيُّهُ ﷺ بِالقرآن أو بِقَضائِه الَّذي لا مَرَدَّ لَهُ بِنُصْرَتِه عَلَيْهِم[4].

إحْقاقُ الحَقِّ سُنَّةُ اللهِ الماضيةُ الَّتي لا تَتَخَلَّفُ ولا تَتَأخَّرُ

دلالَةُ التَّعبيرِ بِ(يُحِقُّ) مادَّةً وصيغَةً:

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِمادَّةِ (الحَقِّ) في ﴿وَيُحِقُّ﴾؛ لِما فيها

في التَّعْبيرِ بالحَقِّ دَلالَةٌ على جَوْدَةِ الاسْتِخْراجِ وحُسْنِ التَّلْفيقِ والتَّأتّي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 87.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 87.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 303.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 34.

مِنَ الدَّلالَةِ على إحْكامِ الشَّيْءِ وصِحَّتِه[1]، فالمُرادُ بِـ(يُحِقُّ): أنَّ اللهَ تعالى يَثْبُتُ الحَقَّ على وجْهٍ لا يُمكِنُ زَوالُهُ[2]، وقَد جاءَ الفِعْلُ (يُحِقُّ) بِصيغَةِ المُضارَعَةِ إشارَةً إلى أنَّ هَذا شَأنٌ مِن شُؤونِ اللَّهِ يَتَجَدَّدُ.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالمَفعولِ بِه مُعَرَّفًا بِاللّامِ ﴿ٱلْحَقَّ﴾:

الـتَّـشـوُّفُ إلى إحـقـاقِ جنسِ الـــحـــقِّ أو مَعهودِهِ

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿ٱلْحَقَّ﴾ مُعَرَّفَةً باللّام، إمّا للدَّلالَةِ على إحْقاقِ جِنسِ الحَقِّ، فعلى هَذا تكونُ اللّامُ جِنْسيَّةً، وإمّا للدَّلالَةِ على أنَّ المُرادَ بِالحَقِّ هوَ الحَقُّ المعهودُ في سياقِ السّورَةِ، وهوَ الوَحْيُ وسَلامَتُهُ مِنَ الافْتِراءِ، أوْ أنْ يَكونَ الحَقُّ المَعْهودُ هوَ الإسلام[3].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالجِناسِ الاشْتِقاقيّ في: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾:

طَـمـأنَـةُ نُـفوسِ المُؤْمِنينَ إلى أنَّ اللهَ ناصِرٌ نبيَّهُ ﷺ

جاءَ الجناسُ الاشْتِقاقيُّ في: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ دالًّا على مبلغِ الانسجامِ في إحْقاقِ الحَقِّ، فتَسْتمتِعُ الأذُنُ، وتَهْدأُ النَّفْسُ، ويَطْمَئِنُّ العَقْلُ إلى أنَّ اللهَ تعالى ناصِرُ الحَقِّ ومُثَبِّتُهُ، وفيه طَمأنَةٌ لِنُفوسِ المُؤْمِنينَ بِأنَّ اللهُ ناصِرٌ نَبيَّهُ ﷺ، وفي إيثارِ مادَّةِ (حقق) في الكَلِمَتينِ تَوْكيدٌ شَديدٌ وإقْرارٌ راسِخٌ لِثَباتِ الحَقِّ وانتِصارِه، وحاصِلُ الجَمعِ دَيْمومَةُ إعْلائِه تَعالَى لِلحَقِّ.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالطِّباقِ ﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾ و﴿ٱلْحَقَّ﴾ وسِرُّ البَدْءِ بِالباطِلِ:

إحـقـاقُ الحَقِّ نَتيجَةٌ لازِمَةٌ لِزُهوقِ الباطِلِ

بَيْنَ جُملَةِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾، وجُملَةِ: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ طِباقٌ، وهوَ مِن بَديعِ الأُسلوبِ البَلاغيِّ، ويُسَمَّى أيضًا بِمُجاوَرَةِ الأضدادِ[4]، ففي هاتَيْنِ الجُملَتَيْنِ مَعْنًى داخِلٌ تَحْتَ هَذا الفَنِّ، فالمَعْنَى: أنَّهُ تَعالَى يُبْطِلُ مَزاعِمَ الكُفّارِ وافْتِراءاتِهم على رَسولِ اللهِ ﷺ، ويُحِقُّ الحَقَّ، وهو سَلامَةُ الوَحْيِ مِنَ الافْتِراءِ والادِّعاءِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حقق).
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 303.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 87.
(4) ثعلب، قواعد الشعر، ص: 58.

مَعْنَى الباءِ ودَلالَتُها في: ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾:

جاءَتِ الباءُ في ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ لِلسَّبَبيَّةِ، أيْ: إنَّ هَذا الإحْقاقَ كانَ بِمِدْعاةِ كَلِماته وأوامِرِه الَّتي تَقَعُ - لا مَحالَةَ - وفيه مَدْحُ هَذا الإحْقاقِ؛ لأنَّهُ حادِثٌ بِسَبَبِ كَلِماته تَعالَى، أو هيَ لِلمُصاحَبَةِ، أيْ: يُحِقُّ الحَقَّ مَصحوبًا بِكَلِماته، أيْ: يُظْهِرُ الحَقَّ مَصْحوبًا بِدَليلِه والبُرْهانِ عَلَيْه، أو الباءُ لِلْمُلابَسَةِ والإلصاقِ، أيْ: يُحِقُّ الحَقَّ مُلْتَبِسًا بِكَلِماته مُلْتَصِقًا بِها، فهيَ مِنْهُ، وهوَ مِنْها، تُداخِلُهُ، ويُداخِلُها[1]، وعَظُمَ الحَقُّ وإحْقاقُهُ بِذِكْرِ آلَةِ الفِعْلِ، فقالَ: ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾[2].

إحْقاقُ الحَقِّ مرهونٌ في حُصولِهِ بِكَلِماتِ اللهِ الدّالَّةِ على مَشيئَتِهِ المُطْلَقَةِ

إيثارُ لَفْظِ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾:

آثَرَ النَّظْمُ الجَليلُ التَّعْبيرَ بِلَفْظِ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾؛ لأنَّ المُرادَ كَلِماتُ القرآنِ والوَحي[3]، أو أنَّ المُرادَ كَلِماتُ التَّكْوينِ المُتَعَلِّقَةُ بِالإيجادِ على وفْقِ عِلْمِه[4]، أي: الكَلِماتُ المُتَضَمِّنَةُ البراهينَ والأدِلَّةَ والحُجَجَ، أو أنَّها الوَعْدُ الصّادِقُ لِنَبيِّه ﷺ بِظُهورِ دينِه ومَحْقِ مُعارِضيه المُفْتَرينَ عَلَيْه، وآثَرَ لَفْظَ (الكَلِمات) لِدِقَّةِ تَعْبيرِها، فهيَ تَدُلُّ على مُرادِهِ تَعالَى وكَلامِهِ النَّفْسيِّ، وهوَ على نَسقينِ: أن تَكونَ على وجهِ الحَقيقَةِ، بِأنْ تَأتيَ على أشْكالِ اللَّفْظيَّةِ المَعْهودَةِ الَّتي يَفْهَمُها البَشَرُ، ويُبَلِّغونَ بِها، كالقُرْآنِ ونَحْوِه، وقَدْ تَكونُ على وجْهِ المَجازِ، بِأنْ تَأتيَ على غَيْرِ المَعْهودِ مِنَ الألْفاظِ، كَخِطابِهِ لِلمَلائِكَةِ المَحْكيِّ في الكِتابِ الكَريم[5].

الكَلِماتُ إمّا القُرْآنُ حَقيقَةً، أو كَلِماتُ التَّكْوينِ المتعلّقةُ بِالإيجادِ

دَلالَةُ الجَمعِ والإضافَةِ في: ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾:

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِلَفْظِ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ جَمعًا؛ لِيَشْمَلَ كَلِماتِه التَّكْوينيَّةَ بِالإيجادِ والإرادَةِ، وكَلِماتِه التَّشْريعيَّةَ بِالوَحْي

سِيقَ الجَمعُ لِيَشْمَلَ الكَلِماتِ التَّكْوينيَّةَ، والتَّشريعيَّةَ، والإضافَةُ لِلعُمومِ والتَّعْظيمِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/ 272، و25/ 87.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 304.
(3) أبو موسى، آل حم، ص: 141.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 88.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/ 271.

المَتلوِّ المَسْطورِ، وقُرِئَ: (بِكَلِمَتِه) بالإفْرادِ[1]؛ لِجَعْلِ المُتَعَدِّدِ كالشَّيءِ الواحِدِ، والمُرادُ به اسْمُ الجِنْسِ، فيُؤَدّي مُؤَدَّى الجَمعِ، أو على أنَّ المُرادَ بها كَلِمَةُ ﴿كُن﴾ [البقرة: 117] الَّتي هيَ عِنْدَ الكَثيرِ عِبارَةٌ عَنِ القَضاءِ والتَّكْوينِ، وأضافَ (الكَلِماتِ) إلى ضَميرِ اسْمِ الجَلالَةِ؛ لِيُفيدَ التَّعْظيمَ والتَّشْريفَ[2].

سِرُّ الاسْتِعارَةِ في: ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾:

تعليقُ كَلِماتِه بقُدْرَتِه تَعالَى بالإيجادِ

في قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ اسْتِعارَةٌ، فإنَّ لَفْظَ (الكَلِماتِ) لَيْسَ على الحَقيقَةِ، وإنَّما هيَ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ الإلَهيَّةِ بالإيجادِ، الَّذي يُعَبَّرُ عَنْهُ بالتَّكْوينِ الَّذي يَسيرُ على وفْقِ إرادَتِه وعِلْمِه سُبْحانَهُ، وهوَ تَعَلُّقٌ يُشْبِهُ الكَلامَ الَّذي يَنْتُجُ عَنْهُ اسْتيعابُ المَعاني[3].

مَوْقِعُ جُملَةِ ﴿إِنَّهُۥ ...﴾ مِمّا قَبْلَها ودَلالَتُها:

تَحْذيرٌ لِكُلِّ مَنِ افْتَرى على اللهِ وعلى نَبيِّه ﷺ

جاءَ النَّظْمُ الحَكيمُ بقَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾؛ لِبَيانِ أنَّهُ تباركت آلاؤه لا يَخْفى عَلَيه افْتِراءُ مُفْتَرٍ ولا صِدْقُ مُحِقٍّ، وذَلِكَ على طَريقَةِ الاسْتِئْنافِ البَيانيِّ عَنْ سُؤالٍ تَقْديرُهُ: لِمَ فعَلَ اللهُ تعالى ذَلِكَ؟ فكانَ الجَوابُ: لأنَّهُ يَعْلَمُ مُسْتَخْفَياتِ صُدورِهم ودَقائِقَ خواطِرِها[4]، فبَيانُ السَّبَبِ بالجُمْلَةِ الاسْتِئْنافيَّةِ يُحَرِّكُ السّامِعينَ؛ لِيَعْلَموا، ويَتَقَرَّرَ عِنْدَهُم أنَّ اللَّهَ عَليمٌ بِخَفايا الصُّدورِ، كَما يُفْهَمُ مِن هَذا التَّعْليلِ شِدَّةُ التَّحْذيرِ لِكُلِّ مَنِ افْتَرى على اللهِ تعالى وعلى نَبيِّه ﷺ.

مُناسَبَةُ الإضْمارِ بَعْدَ الإظْهارِ:

الإضْمارُ لإيجازٍ يُبينُ عَنِ الدَّلالَةِ، في حالَتَيِ التَّصْريحِ والإيجازِ

أضْمَرَ البَيانُ القُرآنيُّ لَفْظَ الجَلالَةِ في قَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، وعَبَّرَ عَنْهُ بالضَّميرِ في ﴿إِنَّهُۥ﴾؛ لأنَّ المُسْنَدَ إلَيْهِ في ذِهْنِ

(1) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 49.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 5/ 161.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/ 257.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/ 23.

المُخاطَبينَ؛ لِتَقَدُّم ذِكْرِه في جُملَةِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ﴾، فأُضْمِرَ إيجازًا، فَهوَ العَليمُ بِذاتِ الصُّدورِ.

دَلالَةُ التَّأكيدِ بِـ(إنَّ) واسْميَّةِ الجُملَةِ:

في قَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ جاءَتِ الجُملَةُ على القَطْعِ والاستِئْنافِ، فعُبِّرَ بِـ(إنَّ)، وكَذَلِكَ فقَد أفادَتِ الجُملَةُ الاسميَّةُ تَأكيدَ المَعْنَى وثَباتَهُ، وعَدَلَ النَّظْمُ الحَكيمُ عَنِ التَّعْبيرِ بالجُملَةِ الفِعْليَّةِ؛ وذَلِكَ لِلدَّلالَةِ على دَوامِ الاستِمرارِ.

تَعَدُّدُ المُؤَكِّداتِ حَتَّى لا تَبْقَى رِيبَةٌ في أنَّ اللهَ مُطَّلِعٌ على سَرائِرِ الخَلْقِ أجْمَعينَ

إيثارُ التَّعْبيرِ بِصِفَةِ العِلْمِ:

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِصِفَةِ العِلْمِ للإخْبارِ عَنِ العِلْمِ بِوَصْفِهِ صِفَةً ثابِتَةً بِلَفْظِ المُبالَغَةِ ﴿عَلِيمُۢ﴾، فاللهُ ذو العِلْمِ المُطْلَقِ والكامِلِ بِأفْعالِ خَلْقِه، وهوَ العالِمُ بالسَّرائِرِ والخَفيّاتِ الَّتي لا يُدْرِكُها عِلْمُ الخَلْقِ، فسَواءٌ أعْلَنوا الباطِلَ، أو أخْفَوهُ؛ فإنَّهُ تعالى عَليمٌ بِما في ذاتِ صُدورِهم.

دَلالَةُ صِفَةِ العِلْمِ على معرفة الظَّواهر والمخبَّآت

لَطيفَةُ تَنْكيرِ ﴿عَلِيمُۢ﴾:

في قَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ جاءَتْ صِفَةُ الجَلالِ ﴿عَلِيمُۢ﴾ نَكِرَةً؛ لإفادَةِ التَّعْظيمِ والكَمالِ في المَوْصوفِ، وفي الوَصْفِ بِنِسْبَتِه إلى ذاتِ الجَليلِ، فهوَ عَليمٌ عَظيمٌ في ذاتِه، وكامِلٌ في عِلْمِه، ولإفادَةِ العُمومِ والشُّمولِ.

عِلْمُ اللهِ دائِمٌ كامِلٌ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقالُ ذَرَّةٍ

نُكْتَةُ المُبالَغَةِ في صيغَةِ ﴿عَلِيمُۢ﴾:

في قَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ جاءَتْ صِفَةُ ﴿عَلِيمُۢ﴾ على وزْنِ (فَعيلٍ) الَّذي يَصْلُحُ لأن يَكونَ مِثالًا مِن أمثِلَةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، ومِثالًا من أمثِلَةِ المُبالَغَةِ؛ لإفادَةِ مَعْنَى الدَّيْمومَةِ، أيْ: دائِمُ العِلْمِ لا يَتَغَيَّرُ، ولا يَغيبُ، وكامِلُ العِلْمِ لا يَنْقُصُ، فصيغَةُ (فَعيلٍ) أفادَتِ استِقْصاءَ التَّعْبيرِ عَنِ الإحاطَةِ بِالعِلمِ وسَعتِهِ بِكُلِّ ما تَحمِلُهُ كلمتا الإحاطَةِ والسَّعةِ مِنْ مَعْنًى ومَدْلولٍ.

صِفاتُ اللهِ واسِعَةُ الاشتِمالِ، ولا يُحاذيها مِثالٌ في جَميعِ الأحوالِ

بَلاغَةُ المَجازِ في: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

تَمامُ عِلْمِ الله بِما يَجْري في صُدورِ الخَلْقِ

قَوْلُهُ: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ كِنايَةٌ عنِ القُلوبِ الَّتي في الصُّدورِ، أو كِنايَةٌ عَنِ الأسرارِ المُسْتَكِنَّةِ في الصُّدورِ، والأسرارُ إذْ لَمّا كانَتْ مُضْمَرَةً في الصُّدورِ؛ قيلَ لَها: (ذاتُ الصُّدورِ)، فشُبِّهَ ما في الصُّدورِ مِنَ القُلوبِ وأحْوالِها، أوِ الأسْرارِ بِالصّاحِبِ في المُلابَسَةِ التّامَّةِ لِصاحِبِه، فذَكَرَ لَفْظَ المُشَبَّهِ بِه، وهوَ (ذات) بِمَعْنَى (الصّاحِب)، وأُريدَ المُشَبَّهُ: وهوَ (الأسْرار) على سَبيلِ الاستِعارَةِ التَّصريحيَّةِ، أوِ التَّمثيليَّةِ بِمُلاحَظَةِ تَشْبيهِ هَيْئَةٍ بِهَيْئَةٍ وحالٍ بِحالٍ في المُلابَسَةِ والمُلازَمَة[1]، وقَد عَدَلَ النَّظْمُ الحَكيمُ عَنِ التَّعْبيرِ بِحَرْفِ (في) المُفيدِ للظَّرفيَّة، إلى كَلِمَةِ (ذات) الَّتي تُفيدُ شِدَّةَ المُلازَمَةِ والمُصاحَبَةِ، الدّالَّةِ على شِدَّةِ الإخفاءِ والاكتِنان، فكانَ التَّعبيرُ بِها أبلغَ وأدَقَّ.

سِرُّ تَقْييدِ الخَبَرِ ﴿عَلِيمُۢ﴾ بِالجارِّ والمَجْرورِ ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

لَمّا افْتَرَوا على رَسولِ الله ﷺ؛ كانَ الجَزاءُ مُتَمَثِّلًا في فَضْحِ سَرائِرِهم

قَيَّدَ البَيانُ القُرآنيُّ الخَبَرَ ﴿عَلِيمُۢ﴾ بِالجارِّ والمَجْرورِ ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، وعَدَلَ عنِ اقْترانِه بِكَثيرٍ مِنَ الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ الَّتي جاءت في الكِتابِ العزيزِ، ومِنها: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النساء: 26] و﴿عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [النساء: 12] و﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الشورى: 50] و﴿عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [البقرة: 95] و﴿عَلِيمُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [يوسف: 19] وغَيْرِها مِنَ التَّعْبيراتِ؛ لِبَيانِ أنَّ اللّهَ تعالى يَعْلَمُ دَخائِلَ نُفوسِهم؛ لِكَي يَحْصُلَ لَهُم مِنَ الرَّهبَةِ والخَوفِ والرُّعبِ بِقَدْرِ افْتِرائِهم على رَسولِ اللّه ﷺ، فناسَبَ القَيدُ المَهيبُ عِظَمَ الذَّنْبِ الكَبيرِ.

(1) الشّهاب، عناية القاضي: 5/ 71، والآلوسي، روح المعاني: 6/ 198.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"